

أسلحة الدمار الشامل ومعاهدات نزعها

- دراسة فقهية مقارنة -

هاني الطعيمات

قسم الشريعة والدراسات الإسلامية - كلية الآداب - جامعة مؤتة

تاريخ التقديم: ٩٥/٤/٨

تاريخ القبول: ٩٥/٩/١٦

ملخص

يتناول هذا البحث مسألة على قدر كبير من الأهمية في عصرنا الحاضر، هي موقف الإسلام من أسلحة الدمار الشامل ومن معاهدات نزعها، وقد بينت في هذا البحث أن الإسلام لم يأت ليذرع الخوف والدمار في العالم، ولذلك أقام العلاقة بين المسلمين وبين غيرهم على أساس من التعاون والإخاء وعلى أساس السلم القائم على مبدأ: "من أراد السلم استعد للحرب". وحتى يحافظ المسلمون على سلمهم ودون أن يتخلقوا عن مقتضيات عصرهم كلفهم الله تعالى بامتلاك أسلحة عصرهم والتي منها الآن أسلحة الدمار الشامل. ثم بينت حكم استخدام هذه الأسلحة وفق فهمي لنصوص القرآن والسنة ولقواعد الشريعة الإسلامية العامة مستهدياً في ذلك بما قاله أئمة الفقه الإسلامي في شأن استخدام أسلحة عصرهم، وأخيراً بينت جواز انضمام المسلمين إلى المعاهدات الدولية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل شريطة أن تكون أحكامها موافقة لقواعد القانون الدولي الإسلامي.

ABSTRACT

This paper handles a subject of paramount important in recent time, the position of Islam with respect to massive destruction weapons and relevant agreements of disarmament. The paper has explicated that the advent of Islam was a world blessing. This indeed explains how Islam has established good relations between Muslims and non-Muslims based on cooperation and human brotherhood and also on the principle that whoever peace has also to be ready for war. Thus, Allah Almighty has ordained Muslims to possess the arms of their times, including arms of massive destruction. The researcher has endeavored to explain his judgement of using such horrible weapons based on his own understanding of relevant texts to this issue in the Koran, the Prophet's traditions and the general islamic reles. The researched has benefitted from what the Imams of jurisprudence have said about using weapons of their time. Finally, the researcher has explained that it is legal for Muslims to join agreements pertaining to massive destruction weapons, provided that the statements of the agreement be in concordance with the rules of the international islamic law.

مقدمة

الحرب ظاهرة اجتماعية صاحبت البشرية منذ القدم، ولازمتها في مراحل نموها وتطورها، بل إنها نمت وتطورت معها، وقد ظهر لها محترفوها في كل زمان ومكان، وتفنن صانعو أسلحتها في اختراع أفتك وسائل القتل والتدمير حتى تمكنوا من صنع أسلحة طابعها الإبادة والدمار، وهي تلك الأسلحة التي تعرف بأسلحة الدمار الشامل.

وفي عالم يسوده التوتر وعدم الاستقرار، ويقوم فيه صراع بين الأيديولوجيات لتحقيق الغايات والأهداف، وتتسابق فيه الدول من أجل التفوق في التسليح وامتلاك أدوات التدمير الجماعي، يكون احتمال قيام حرب تستخدم فيها تلك الأسلحة أمراً وارداً، ومع تزايد خطر استخدام هذه الأسلحة بدأت الأصوات ترتفع مطالبة بوقف انتاجها ومنع استخدام الموجود منها، وقد تنادت كثير من دول العالم الى عقد المؤتمرات والمعاهدات والاتفاقيات الدولية لنزع تلك الأسلحة أو الحد من انتشارها محافظة على أمن العالم وسلامته.

وهذا البحث بيان لحكم الشريعة الاسلامية في امتلاك واستخدام تلك الأسلحة، ولحكم دخول المسلمين في معاهدات نزعها والحد من انتشارها، وذلك مقارنة بما جرى عليه العمل في القانون الدولي، وقد جعلته في مبحثين :

- الأول : في موقف الشريعة الاسلامية من حيازة واستخدام أسلحة الدمار الشامل .
- الثاني : في حكم دخول المسلمين في معاهدات أسلحة الدمار الشامل.

المبحث الاول

موقف الشريعة الاسلامية من حيازة واستخدام

أسلحة الدمار الشامل

الحرب في مفهومها العام : حالة صراع بين دولتين او أكثر تستخدم فيها القدرات العسكرية بقصد تحقيق غايات وأهداف معينة ، ومن ثم فرض شروط على المغلوب كما يشاؤها الغالب ^(١). وفي سبيل تحقيق هذا القصد تتسابق الدول عادة لتطوير أسلحتها وتحديثها .

وفي عصرنا الحاضر حصل تطور هائل في أساليب الحرب ووسائلها ، فشمل ميدانها البر والبحر والجو ، وتطورت أسلحتها حتى وصلت قدراتها التدميرية حدًا لا يتصوره عقل ولا يحكمه قانون . وفي ظل هذا الوضع صارت الأمور لا تسمح بالنظر الى وسائل الحرب وأسلحتها نظرة تقوم على أساس الأحكام التي استنبطت في وقت كانت أسلحة الحرب مقصورة على السهام والسيوف والتروس والمدافع البدائية ، لأن تلك الأحكام أصبحت الآن لا تتجاوب مع واقع الحال فيما يجري في الحروب .

يقول الشيخ محمد رشيد رضا في معرض رده على دعوى منع استعمال الأسلحة النارية بشبهة أنها من قبيل التعذيب بالنار الذي منعه الاسلام : (نعم إن الاسلام دين الرحمة ، وقد منع من التعذيب بالنار كما كان يفعل الظالمون والجبارون من الملوك بأعدائهم كأصحاب الأخدود الملعونين في سورة البروج ، ولكن من الجهل أن يعد حرب الأسلحة النارية للأعداء الذين يحاربوننا بها من هذا القبيل بأن يقال : ديننا دين الرحمة يأمرنا أن نحتمل قتالهم إيانا بهذه المدافع وأن لا نقاتلهم بها رحمة بهم) ^(٢).

فاذا كان هذا هو الحكم في استخدام الأسلحة النارية التقليدية ، فهل هو كذلك بالنسبة لأسلحة الدمار الشامل ؟ ولبيان ذلك نبداً أولاً بالتعريف بأسلحة الدمار الشامل ، ثم ببيان مفهوم الاسلام للجهاد وأغراض الحرب بشكل عام ، ومفهومه للسلم والأمن .

أولاً : التعريف بأسلحة الدمار الشامل

أسلحة الدمار الشامل أو التدمير الجماعي هي : تلك الأسلحة القادرة على إحداث درجة عالية من التدمير ، أو التي يمكن استخدامها لقتل عدد كبير من الناس . وقد ظهرت مشكلة تحديد هذه الأسلحة منذ أوائل مناقشات نزع السلاح في الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وبمبادرة من الولايات المتحدة الأمريكية عُرفت لتشمل : " أسلحة التفجير النووي ، وأسلحة المواد المشعة ، والأسلحة القاتلة الكيماوية والبيولوجية ، وآية أسلحة تطور مستقبلاً تكون لها خصائص مماثلة في التأثير التدميري لهذه الأسلحة . وقد أقر مجلس الأمن في الثاني من شهر آب عام ١٩٤٨ م هذا التحديد لأسلحة الدمار الشامل أو التدمير الجماعي ، ومنذ ذلك الوقت أصبح مفهوماً على أن هذا المصطلح يشمل : الأسلحة الكيماوية والبيولوجية إضافة الى الأسلحة النووية (٣) .

ثانياً : المفهوم الاسلامي للجهاد وأغراض الحرب بشكل عام

غني عن البيان أن الحرب كانت قبل ظهور الاسلام هي القاعدة العادية للعلاقات بين مختلف الجماعات الانسانية ، فكانت تعد سياسة وطنية لدى الحكام ووسيلة لاشباع غريزة السيطرة والطموح عندهم ، وسببياً للتوسع والحصول على المغنم (٤) .

وعندما جاء الاسلام لم يقبل هذه الظاهرة ، فجعل من أهداف دعوته العامة ورسالته السامية ، الحد من المنازعات والخصومات بين الناس وإقرار الأمن والسلام ، لذا أقام العلاقات بين بني البشر على أساس من المساواة وعدم التفاضل إلا بالخير والتقوى ، وعلى أساس من التعارف وعدم الاعتداء ، يقول الله سبحانه وتعالى : (يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة) (٥) ، ويقول : (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم) (٦) .

وإذا كان الاسلام قد أقر الجهاد سنة ماضية إلى يوم القيامة ، وإذا كان المسلمون قد حاربوا غيرهم ، فإن ذلك لم يكن بهدف التوسع الاقليمي أو الكسب المادي أو بث التعاليم الاسلامية بالقهر والعنف ، وإنما كان لإقامة حياة جديدة مؤسسة على الحرية الخالصة ، ولنشر الاسلام العالمي في دنيا الوجود ، قال تعالى : (وقتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله ، فإن انتهوا فلا عدوان إلا على الظالمين) (٧) .

إذن فالجهاد الاسلامي حرب شرعية عادلة تهدف الخير للانسانية ، شريفة في بدنها وانتهاؤها وفي وسائلها ، فهي من أجل المحافظة على دين الله تعالى بقتال الكفار عند رفضهم الازعان للحق ، ومن أجل المحافظة على بقاء الجماعة الاسلامية والدفاع عن سيادتها عندما لا يرضى أعداء الاسلام حسن الجوار القائم على الانصاف وحرية العقيدة ^(٨) .

وفي القانون الدولي العام تعد الحرب التي تدخلها الدولة دفعا لاعتداء واقع عليها ، أو حماية لحق ثابت لها ، حرباً مشروعة ، لأن من حق كل دولة أن تدافع عن نفسها ^(٩) ، وقد نصت المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة على هذا الحق باعتباره حقاً طبيعياً مقدساً فجاء فيها : (ليس في هذا الميثاق ما يضاعف أو ينقص الحق الطبيعي للدول ، فرادى أو جماعات في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي) .

هذا ولا تزال الحرب في نظر الكثيرين من رجال السياسة المعاصرين عملاً مشروعاً من حق الدولة أن تاتيه كلما كانت مصلحتها تقتضي ذلك ، والأمثلة على حروب قامت بها دول حديثة بزعم الدفاع عن مصالحها واضحة ومعروفة لا تخفى على أحد ، والأمم المتحدة بمواثيقها وهيئاتها المتعددة عجزت عن اتخاذ تدابير حاسمة لمنع أو وقف مثل هذه الحروب ^(١٠) .

ثالثاً : المفهوم الاسلامي للسلم والأمن

لما لم تشرع الحرب في الاسلام لذاتها ، ولما لم يأت الاسلام ليزرع الخوف والقتل والدمار وغير ذلك مما يلزم الحرب عادة ، فقد قرر كثير من الفقهاء أن الأصل في العلاقات بين المسلمين وغيرهم هو السلم ، والذي خالف في ذلك من الفقهاء ، كأنه لم ينظر الى أصل العلاقة قبل وقوع الحرب ، وإنما نظر للواقع ، حيث كان الاسلام ككل دعوة جديدة معارضا من قبل الذين يخشون مبادئه السامية فحاربوه حتى لا يعجل بسقوطهم ، وعندما دام الصراع بينهم وبين الاسلام قروناً اعتبر هؤلاء الفقهاء ان الحرب هي أصل العلاقات مع غير المسلمين ، ولكل من الفريقين أدلته فيما ذهب إليه وهي مبسطة في مظاهرها ^(١١) .

وعلى كل فانه مع التسليم بأن الجهاد هو الأصل في العلاقات مع غير المسلمين ، فان ذلك لا يعني القتال المتواصل الذي لا نهاية له ، ولا أدل

على ذلك من أن دولة الاسلام قد دخلت في كثير من الأحيان في صلح مع العدو ، وعلى ذلك يمكن القول بأن الجهاد في الاسلام مبدأ لحالة ليست دائمة من الحرب والقتال ، يقول الإمام أبو زهرة : (أما الإسلام فإنه بمقتضى نصوص القرآن وبمقتضى أقوال النبي "صلى الله عليه وسلم" وعمله وحروبه قد اعتبر العلاقة هي السلم حتى يكون اعتداء من دولة أخرى فإن العلاقة تكون الحرب ، حتى يدفع الاعتداء ، فالحرب حينئذ حالة ضرورة أوجبها قانون الدفاع الشرعي عن النفس الذي هو حق طبيعي لكل انسان يستوي في ذلك الآحاد والجماعات) (١٢) .

أما إن قلنا بأن السلم هو الأصل في العلاقات مع غير المسلمين فليس معنى ذلك إلقاء السلاح وسببات الأمة ، وإنما الواجب إعداد العدة وشحن الثغور ، والرباط في سبيل الله حتى تكون الأمة على استعداد تام ودائم للجهاد ، وحتى يكون المسلمون وبشكل دائم سنداً للحق والعدل ، فيرهبون عدو الله وعدوهم من أن يتعرض لهم ولحرماتهم ، قال تعالى : (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم) (١٣) .

جاء في التفسير القرآني للقرآن : (إن الإعداد للحرب ليس لاشباع شهوة الحرب ، وإنما هو لارهاب العدو أولاً حتى ينزجر ، ولا تحدثه نفسه بالحرب حين يرى القوة الراصدة له ، ومن هنا يرى أن الاسلام دين سلام يعد للحرب حتى تجتمع له القوة الممكنة له من النصر والغلبة ، ولكنه لا يبدأ الحرب ولا يسعى إليها وإنما يجيء إليها مكرهاً) (١٤) .

إذن فمفهوم الاسلام للسلم يقوم على أساس مبدأ من أراد السلم استعد للحرب ، وهو المبدأ المعروف في القانون الدولي بنظرية السلم المسلح والتي تعني : (أن الدولة التي تتقن تسليحها لا تحمي نفسها فحسب ، بل تفرض على غيرها احترام سلمها وعدم التعرض لها ، فالذي يفكر في الاعتداء عليها ، يعلم أن الحرب معها إثمها أكبر من نفعها ولذلك يستقر السلم) (١٥) .

رابعاً : موقف الاسلام من حيازة أسلحة الدمار الشامل

لقد جاء تكليف الله سبحانه وتعالى للمسلمين بالاعداد والتسلح بصيغة فعل الأمر الدالة على الوجوب وذلك في قوله تعالى : (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم) (١٦) .

يقول الشيخ محمد رشيد رضا في معنى الآية : (وهذان الأمران - أي الإعداد والمراقبة - هما اللذان تعول عليهما جميع الدولة الحربية إلى

هذا العهد الذي ارتقت فيه الفنون العسكرية وعتاد الحرب إلى درجة لم يسبق لها نظير ، بل لم تكن تدركها العقول ولا تتخيلها الأفكار (١٧) .
ومن شمول الاسلام وواقعيتها أن يأتي التكليف الالهي في الآية الكريمة بلفظ القوة مطلقاً من غير تقييد ، وقد خص " رباط الخيل " بالذكر لأنه الأداة التي كانت بارزة عند من كان يخاطبهم بهذا القرآن أول مرة ، ولو أمرهم بأعداد أسباب لا يعرفونها في ذلك الحين مما سيجد مع الزمن لخاطبهم بمجهولات محيرة ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً (١٨) .

وفي بيان معنى القوة التي كلف المسلمون بأعدادها جاء في التفسير الكبير للإمام الرازي : (والمراد بالقوة ههنا : ما يكون سبباً لحصول القوة وذكرها فيه وجوهاً : الأول : المراد من القوة أنواع الأسلحة قال أصحاب المعاني : الأولى أن يقال : هذا عام في كل ما يتقوى به على حرب العدو ، وكل ما هو آلة للغزو والجهاد فهو من جملة القوة) (١٩) .

إذن فورود لفظ القوة في الآية مطلقاً دون تقييد بشكل معين يقتضي منطقياً أن تتطور القوة في شكلها ونوعها وتركيبها وأساليب استخدامها في كل زمان ومكان بحسبه لتكون رادعة تناسب روح العصر الذي يحتويها وليكون قوامها أحدث وأمضى ما وجد فيه من أسلحة (٢٠) .

وبذلك يمكننا القول بأن امتلاك الأمة الاسلامية لأسلحة العصر والتي منها ما يسمى بأسلحة الدمار الشامل يعد أمراً ضرورياً و لازماً ، والأمة إن لم تقم بهذه الضرورة تكون قد تخلفت عن مقتضيات عصرها ، وبالتالي فإن قوتها التي أمرها ربها بأعدادها تفقد قيمتها وفعاليتها ، فتعجز بذلك عن الوفاء بمهمة ارهاب الأعداء وإخافتهم بل إنها هي نفسها تتعرض للخطر والهلاك .

ومسؤولية الأمة عن امتلاك أسلحة العصر هي مسؤولية الحكومات الإسلامية حيث كانت ، ومسؤولية هذه الحكومات لا تنحصر في مجرد الحصول على تلك الأسلحة من مصادرها بل إن مسؤوليتها تتسع لتشمل التعاون في سبيل تهيئة الوسائل والأسباب المادية والمعنوية اللازمة لصنع تلك الأسلحة ، لأنه لا يجوز شرعاً الاعتماد على الأجنبي في صناعة أدوات القتال بوجه خاص إلا للضرورة ، لأن الاعتماد عليه ضعف يتنافى مع مبدأ القوة والعزة في الاسلام ، إضافة إلى أن ناصية قوتنا تصبح بيده يتحكم في مصيرنا كيف يشاء ، وعلى ضوء من مصلحته هو ، والحكومات إن لم تقم بواجبها هذا فانها تقع في الاثم لتقاعسها عن أداء فرض هو من فروض الكفاية (٢١) .

رابعاً : موقف الاسلام من استخدام أسلحة الدمار الشامل

الحرب في نظر الدول حالة استثنائية يجوز فيها ما لا يجوز في حالة السلم ، لذا فان السياسة العسكرية المتبعة عادة من قبل الدول المتحاربة هي : استخدام جميع أنواع الأسلحة التي يمكن أن تحقق لها الانتصار . وهي سياسة مشروعة في الاسلام ، والمبدأ الشرعي العام في ذلك : أنه يباح في حدود الفضيلة كل عمل من أعمال القتال متى كان ضرورياً لرد العدوان واحقاق الحق والظفر بالعدو . يقول الامام الشوكاني : (قد أمر الله بقتل المشركين ولم يعين لنا الصفة التي يكون عليها ، ولا أخذ علينا ألا نفعل إلا كذا دون كذا ، فلا مانع من قتلهم بكل سبب للقتل من رمي أو طعن أو تغريق أو هدم أو دفع من شاهر أو نحو ذلك) (٢٢) .

وتطبيقاً لهذا المبدأ نجد أن الجمهور من قدامى فقهاء المذاهب الاسلامية قد ذهبوا إلى جواز استخدام كل الأسلحة والوسائل الحربية المعروفة في زمانهم وإلى جواز إتلاف ما تدعو الحاجة إلى إتلافه من ممتلكات العدو (٢٣) .

والآن إلى أي مدى يمكننا أن نطبق هذا المبدأ بالنسبة إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل ؟ ولبيان ذلك لا بد من التفريق بين ثلاث حالات :

- الأولى : إذا بادر العدو باستخدام هذه الأسلحة .
- الثانية : إذا هدد باستخدامها أو غلب على الظن بأنه سيستخدمها .
- الثالثة : إذا لم يفعل العدو ذلك .

أما عن الحالة الأولى فان الأدلة العامة في الشريعة الاسلامية تبيح المعاملة بالمثل ، ومقابلة السيئة بالسيئة ، فقد قال تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) (٢٤) ، وقال تعالى : (وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) (٢٥) . وقال تعالى : (وجزاء سيئة سيئة مثلها) (٢٦) .

يقول الإمام أبو زهرة : (وإذا كان الاعتداء ظلماً فرده عدل ، ولذا كان قانون المعاملة بالمثل قانوناً إسلامياً عادلاً) (٢٧) .

وعلى ذلك فاذا استخدم العدو في حربه مع المسلمين سلاحاً فتاكاً مدمراً ، يكون جزاؤه أن يعامل بالمثل وأن يحرم الاستفادة من المبادئ الاخلاقية والآداب التي شرعها الإسلام في القتال والتي وضع بها حداً للشناعات التي عرفتها حروب الجاهليات الغابرة والحاضرة على السواء

، فيجابه بنفس الأسلوب ، ويقابل عنفه بعنف ، وتدميره بتدمير وتخريبه بمثله ، وهذا هو المنهج الذي سار عليه الصحابة في حروبهم مع أعدائهم ، فقد جاء في وصية أبي بكر الصديق لخالد بن الوليد رضي الله عنهما : (إذا لقيت عدوك فقاتلهم بالسلاح الذي يقاتلونك به السهم بالسهم ، والرمح بالرمح ، والسيف بالسيف) (٢٨) .

إذن فاستخدام أسلحة الدمار الشامل في هذه الحالة يعد أمراً مشروعاً في الاسلام ، بل إنه لأمر واجب ، والقول بغير ذلك يؤدي الى الفتك بأرواح المسلمين والى كثرة الدمار في ممتلكاتهم ، وقد قال تعالى : (ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة) (٢٩) بل ويؤدي الى امتهان كرامة الأمة وعزتها ، وقد قال تعالى : (ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين) (٣٠) .

أما إذا كانت هناك معركة قائمة وهدد العدو باستخدام أحد أسلحة الدمار الشامل أو غلب على الظن من خلال رصدنا له بأنه سيستخدم ذلك السلاح فإنه إذا علمنا أن معظم أسلحة الدمار الشامل لا تخرج في تأثيرها التدميري عن تأثير النار والسم = فالأسلحة النووية عند تفجيرها يظهر الجزء الأكبر منها في صورة طاقة حرارية سامة تؤدي الى اشعال الحرائق ، والأسلحة الكيماوية يستخدم فيها مواد لها تأثيرات سامة على الانسان قد تؤدي الى وفاته وإصابته بأمراض مختلفة = أمكننا تخريباً على ما ذهب إليه السلف الصالح من فقهاءنا في مسألة استخدام النار والسم ضد العدو أن نخلص إلى رأي يكون أكثر واقعية وانسجاماً مع مقتضيات الحال في ساحة المعركة .

وفيما يلي تفصيل ما قاله الفقهاء في شأن استخدام النار والسم ضد العدو .

أ. آراء الفقهاء في استخدام النار ضد العدو

اختلف الفقهاء في ذلك على ثلاثة آراء :

الرأي الأول : يجوز تحريق الأعداء بالنار ورميهم بها إذا تعين ذلك طريقاً للفتح ، ولم يقدر عليهم بغيرها ، لأن القصد التغلب عليهم ، وإقامة كلمة الحق ، فإذا كان ذلك وسيلة إليه جاز . أما إن قدر عليهم بغيرها لم يجز ، لأن استخدامها يكون افساداً في غير محل الحاجة وما أبيع إلا لها . وبهذا الرأي قال الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والزيدية ، إلا أن المالكية (٣١) اشترطوا لجواز ذلك أن لا يكون مع الأعداء مسلم ، فإن كان فيهم مسلم لم يقاتلوا بها أمكن غيرها أم لا ، إلا لخوف منهم على المسلمين .

واشترط الزيدية ^(٣٢) والشافعية في المرجوح من مذهبهم ^(٣٣) : أن يكون العدو قد خلا ممن لا يجوز قتله من الصبيان والنساء ونحوهم ، إلا لضرورة فيجوز . والراجح عند الشافعية ^(٣٤) : جواز التحريق ولو كان مع العدو النساء والصبيان لئلا يتخذ من تترسه بهم وسيلة ، وهو رأي الحنفية ^(٣٥) والحنابلة ^(٣٦) لما رواه الصعب بن جثامة قال : (سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يسأل عن ديار المشركين يببسون ، فيصيبون من نسائهم وذرائعهم ، فقال : هم منهم) ^(٣٧) .

الرأي الثاني : يكره إرسال النار إلى الأعداء إلا أن يتوقف على ذلك الفتش ، فيجب ، وهو مذهب الشيعة الجعفرية ^(٣٨) .

الرأي الثالث : أن التحريق بالنار يحرم إلا أن يكونوا يفعلونه بنا ، وهو رأي بعض الصحابة ^(٣٩) ، ورواية عند الحنابلة ^(٤٠) ، وقول عند المالكية ^(٤١) ، وبه قال الماوردي من الشافعية ^(٤٢) ، وحجة هذا الرأي :

١- الحديث الصحيح المروي عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) ، فعن أبي هريرة (رضي الله عنه قال : (بعثنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في بعث ، فقال : إن وجدتم فلاناً وفلاناً = لرجلين = فحرقوهما بالنار ، ثم قال حين أردنا الخروج : إني كنت أمرتكم أن تحرقوا فلاناً وفلاناً وإن النار لا يعذب بها إلا الله ، فإذا وجدتموهما فاقتلوهما) ^(٤٣) .

قال الشوكاني : (فهذا الحديث قد دل على منع التحريق على كل حال ، فإن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال بعد الأمر بإحراق رجلين مشركين قد بالغوا في الأذى لرسول الله ، واستحقا القتل ثم علل ذلك بهذه العلة التي تفيد أنه لا يجوز التحريق بالنار لأحد من عباد الله ، سواء كان مشركاً أو غير مشرك ، وإن بلغ في العصيان والتمرد على الله أي مبلغ ، فما وقع من بعض الصحابة محمول على أنه لم يبلغه الدليل) ^(٤٤) .

٢- ما رواه يحيى بن سعيد من أن أبا بكر الصديق أوصى يزيد بن أبي سفيان فقال : (ولا تقطعن شجرة مثمراً ولا تخربن عامراً ، ولا تعقرن شاة ولا بعيراً إلا للمأكلة ولا تحرقن نخلاً ولا تفرقنه) ^(٤٥) .

وقد أجيب عن الاستدلال بهذين الخبرين بأن حديث أبي هريرة وإن كان ظاهره النهي عن تحريم التعذيب بالنار إلا أنه محمول على من قصد إلى ذلك في شخص بعينه ^(٤٦) ، أو أن محله إذا لم يتعين التحريق طريقاً إلى الغلبة على الكفار في حال الحرب ^(٤٧) ، بدليل ما رواه البخاري عن

ابن عمر (رضي الله عنهما) قال : (حرق رسول الله (صلى الله عليه وسلم) نخل بني النضير وقطع ، وهي البويرة فنزل قوله تعالى : (ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله) (٤٨) .
وإن ما رواه يحيى بن سعيد معارض بما روي عن أبي بكر (رضي الله عنه) من أنه قد حرق البغاة بالنار بحضرة الصحابة ، ومعارض بما روي من تحريق خالد بن الوليد ناساً من أهل الردة (٤٩) ، وأيضاً يحتمل أن الصديق (رضي الله عنه) إنما نهى عن ذلك لأنه قد علم من الرسول (صلى الله عليه وسلم) بأن بلاد الشام ستفتح له ، فكره (رضي الله عنه) القطع والتخريب ، وأراد بقاءها على المسلمين (٥٠) .

وعليه فإنني أرى رجحان ما ذهب إليه أصحاب الرأي الأول من جواز استخدام النار ضد العدو لقوة حجتهم ، كما وأرى رجحان ما قاله الحنفية ومن وافقهم من جواز استخدامها ولو تضمن ذلك هلاك النساء والصبيان لحديث الصعب بن جثامة المتفق عليه ، ولا تعارض بين هذا الحديث وبين ما ورد عن النبي (صلى الله عليه وسلم) من النهي عن قتل النساء والصبيان لأن ذلك النهي محمول على قصد قتل النساء والصبيان إذا تميزوا عن غيرهم ، وأما هذا الحديث فمحمول على الحالة التي لا يعرف بها الرجال من النساء والصبيان (٥١) .

ب. استخدام السم ضد العدو

اختلف الفقهاء في ذلك على ثلاثة آراء :

الرأي الأول : يجوز استخدام السم ضد العدو ، وذلك برميهم بالحيات والعقارب ، وإن كان فيهم الأطفال والنساء . وبه قال الحنابلة (٥٢) والزيدية (٥٣) .

وفي رواية عن الإمام أحمد قال : لا يعجبني يلقي في نهرهم سم لعله يشرب منه مسلم (٥٤) .

الرأي الثاني : وبه قال المالكية (٥٥) : يحرم علينا رميهم بنبل أو رمح أو نحوهما مسموم خوفاً من أن يعاد منهم إلينا . وقيد بعض المالكية ذلك بما إذا لم يكن عند العدو نبل مسموم ، والآ فيجوز حينئذ (٥٦) .

وعن بعض المالكية : أن المروي عن الإمام مالك كراهة ذلك لا تحريمه (٥٧) .

وعن سحنون قال : يكره جعل سم في قلال خمر ليشربها العدو (٥٨) .

الرأي الثالث : وهو رأي الجعفرية ^(٥٩) ، فعندهم : يكره على الأقوى إلقاء السم في ماء الأعداء وطعامهم إلا أن يؤدي الى قتل نفس محرمة فيحرم ، وهذا إن أمكن الفتح بدونه فان توقف عليه ، وجب . ورجح بعضهم تحريم إلقاء السم مطلقاً لما رواه الامام الصادق من أن النبي (صلى الله عليه وسلم) نهى أن يلقي السم في بلاد المشركين .

وأرى رجحان القول بجواز استخدام السم ضد العدو شريطة أن لا يؤدي ذلك الى الاضرار بالمسلمين بانتقال أثر السم اليهم وذلك لعدم وجود دليل شرعي معتمد يمنع من ذلك ، ولأن للمسلمين أن يستخدموا من الوسائل الحربية أشدها ايلاًماً للعدو ، يقول الإمام العز بن عبد السلام : (على المقاتل المسلم أن ينكل بعوده وأن يستخدم من الوسائل أشدها في ايلامه ورد كيده ، فلو أمكنه أن يقتل واحداً من المشركين وهو في نفس الوقت يقدر على قتل عشرة بضربة واحدة فانه يقدم رمي العشرة على رمي الواحد إلا أن يكون الواحد بطلاً عظيم النكاية في الاسلام ، حسن التدبير في الحروب فيبدأ برمية دفعاً لمفسدة بقاءه ، لأنها أعظم من مفسدة بقاء العشرة ، وكذلك لو قدر على أن يفتح فوهة نهر على ألف من الكفار لا نجاة لهم منها وقدر على قتل مائة بشيء من آلات القتال كان فتح فوهة النهر أولى من قتل المائة لما فيه من عظيم المصلحة) ^(٦٠) .

ما نراه في موضوع استخدام أسلحة الدمار الشامل في الحالة الثانية : إذا هدد العدو باستخدام أحد أسلحة الدمار الشامل أو غلب على الظن من خلال رصدنا له بأنه سيستخدم ذلك السلاح فإنني أرى أولاً وكأجراء وقائي أن يقابل تهديد العدو بتهديد مماثل من قبل المسلمين وتقابل استعداداته باستعدادات مماثلة، فإذا ما استمر في تهديده وتحضيراته لاستخدام ذلك السلاح، وتعذر انهاء الحرب معه بطرق انتهاء الحرب المشروعة في الاسلام فإنني وتخريجاً على ما رجحناه فيما تقدم من جواز استخدام النار والسم ضد العدو متى تعين طريقاً للفتح والغلبة أرى وبالشروط التالية جواز استخدام تلك الأسلحة عملاً بالقاعدة الشرعية : " الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف " ذلك أن عدم استخدامها في هذه الحالة قد يطيل أمد الحرب، الأمر الذي يؤدي الى مزيد من الخسائر المادية والبشرية في صفوف المسلمين، بل قد يؤدي الى تغيير ظروف المعركة لصالح العدو، خاصة إذا كان هو المبادر الى استخدامها وهذا ضرر أشد بالنسبة إلى المسلمين، فيجوز دفعه بضرر أخف بالنسبة لهم يصيبون به عدوهم، هو استخدام سلاح مدمر ضده، أما الشروط فهي :

أولاً : أن لا ينطوي استخدامها على أضرار مباشرة بالمسلمين أو بغيرهم من المعاهدين الذين ليسوا طرفاً في الحرب، كما لو كان يخشى من انتقال تأثيرات هذه الأسلحة الى بلادهم ، وذلك عملاً بالقاعدة الشرعية : لا ضرر ولا ضرار .

ثانياً : أن يكون استخدامها ضد أهداف العدو العسكرية والاستراتيجية ، إلا إذا اقتضت الضرورة استخدامها ضد أهدافه المدنية ، فيجوز عملاً بالقاعدة الشرعية " الضرورات تبيح المحظورات " .

ثالثاً : أن يكون استخدامها محدوداً وبالقدر اللازم حجماً ونوعاً، وذلك عملاً بالقاعدة الشرعية " ما أحل لضرورة أو حاجة يقدر بقدرها ويزال بزوالها" .

هذا ويمكن أن يعترض على ما انتهينا إليه هنا، بأن يقال : إن مثل هذا الرأي لا يخدم قضية المسلمين في واقعنا المعاصر، فهو قد يؤثر سلباً على طبيعة علاقة المسلمين بغيرهم، وأن قياس استخدام أسلحة الدمار الشامل على التحريق بالنار أو القتل بالسّم، قياس مع الفارق ذلك أن هذه الأسلحة تجعل الأرض غير صالحة في كثير من الأحيان للعيش عليها وتحدث كثيراً من العاهات والتشوهات التي ربما انتقلت إلى الأجيال القادمة.

والرد على مثل هذا الاعتراض من وجوه ثلاثة :

الأول : إن الحديث عن استخدام أسلحة الدمار الشامل، هو حديث عن حالة حرب قائمة بين المسلمين وبين عدوهم، استخدم فيها ذلك العدو أحد أسلحة الدمار أو يهدد باستخدامه، وهو قبل ذلك يرفض قبول انتهاء الحرب بطريق من الطرق المشروعة في الاسلام كالصلح أو التحكيم، فهل من الحكمة في مثل هذه الحالة أن نذهب إلى عدم جواز استخدام وسيلة تدافع بها الدولة الاسلامية عن وجودها ؟ وهل هناك دولة في العالم ترضى لنفسها بأن تتلقى ضربة قاضية من عدوها بسلاح تملك ما يمثاله دون ان تبادر إلى استخدامه ؟

الثاني : إن قياس استخدام أسلحة الدمار الشامل على التحريق بالنار إنما هو لبيان كيف أن قدامى الفقهاء قد أجازوا استخدام أشد الوسائل الحربية المعروفة في زمانهم، والفارق بين استخدام سلاح تقليدي وبين سلاح نووي أو كيماوي شبيهه بالفارق بين رمي العدو بالرماح والنبال وبين رميه بالنار وإلقاء السم في مياهه، فكما جاز استخدام النار والسم مع وجود السيف والرمح، فإنه يجوز استخدام سلاح نووي أو

كيماوي مع وجود سلاح تقليدي، ولكن ليس ذلك على إطلاقه، وإنما بالقيود والشروط المتقدمة.

الثالث : أما عن التأثير التدميري لأسلحة الدمار الشامل فأمر لا ينكر، والدولة الإسلامية لا تقدم على استخدام تلك الأسلحة إلاّ معاملة بالمثل أو أخذاً بزمam المبادرة في معركة يوشك العدو فيها على استخدام هذه الأسلحة، ثم إن الشروط التي قيدت بها هذا الاستخدام تجعل من التأثير التدميري لهذه الأسلحة محصوراً في نطاق ضيق ومحدود.

أما عن الحالة الثالثة وهي إذا لم يبادر العدو إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل ولم يغلب على الظن بأنه سيستخدمها، فإن المبادئ الإنسانية والأخلاق الرفيعة التي وضعها الاسلام لا تؤيد استخدام هذه الأسلحة، وما شرع لسبب فإنه يزول بزواله، وبذلك يكون امتلاك المسلمين لهذه الأسلحة قد حقق الغاية والهدف منه، وهو إرهاب العدو ومنعه من استخدامها.

خامساً : القانون الدولي وأسلحة الدمار الشامل

أ. موقف القانون الدولي من حيازة هذه الأسلحة :

لا يوجد في القانون الدولي ما يمنع الدول من امتلاك أسلحة الدمار الشامل ، ومن الناحية الواقعية توجد دول كثيرة تمتلك أنواعاً متعددة من هذه الأسلحة ، وتتسابق هذه الدول فيما بينها لتحسين القدرات التدميرية لأسلحتها ، الأمر الذي أدى الى قلق المجتمع الدولي لما لهذا التسابق من أثر سلبي على السلم والأمن الدوليين ، وعلى الجوانب المختلفة للعلاقات الدولية ، وقد أدت جهود المجتمع الدولي في سبيل الحد من هذه الأسلحة ومنع انتشارها الى عقد عدة معاهدات دولية ، سنذكرها في المبحث الثاني إن شاء الله تعالى .

ب. موقف القانون الدولي من استخدام أسلحة الدمار الشامل :

إن مبادئ القانون الدولي أعطت الدول المتحاربة حق استخدام الأسلحة التي تحقق لها الانتصار في الحرب ، شريطة أن لا يكون هذا الاستخدام بصورة مشوبة بالقسوة والهمجية ، وتأكيداً لهذه المبادئ ذهبت اللوائح والاتفاقيات الدولية الى تحريم استخدام الأسلحة التقليدية التي لها آثار وحشية بليغة في حياة البشرية كالأسلحة التي تؤدي الى تشويه الجرحى وزيادة ألامهم من مثل القنابل الفسفورية والعنقودية والنابال ، والأسلحة التي تنفجر داخل الجسم (رصاص دمدم) أو تصيبه بشظايا لا يمكن الكشف عنها بالأشعة السينية ^(١١) . كما ذهبت الى حظر استخدام بعض أسلحة الدمار الشامل ، فقد نص بروتوكول جنيف المبرم عام ١٩٢٥م على تحريم استخدام أسلحة الحرب الكيماوية والبيولوجية .

ويرى بعض فقهاء القانون الدولي أن أحكام هذا البروتوكول يمكن أن تسري أيضاً على الأسلحة النووية ، وإن استخدام هذه الأسلحة يعد خرقاً لمعاهدة تحريم إبادة الجنس البشري لعام ١٩٤٨ م ، ولاتفاقية حقوق الإنسان المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦م ، والتي تنص المادة السابعة منها على تحريم تعريض المواطنين للتعذيب وللإختبارات الطبية أو العلمية بدون رضاهم ^(١٢) .

وقد أيدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الرأي بقرارها الصادر عام ١٩٦١ م والذي جاء فيه :

- ١- يتعارض استخدام الأسلحة النووية مع روح ميثاق الأمم المتحدة ونصه ومقاصده
- ٢- يؤدي استخدام الأسلحة النووية الى اتساع نطاق الحرب ويحدث ألاماً للإنسانية وتدميراً للمدنية دون تمييز ، ولذا يتعارض مع أحكام القانون الدولي كما يتعارض مع مبادئ الإنسانية .
- ٣- لا يعد استخدام الأسلحة النووية حرباً موجهة ضد عدو أو جملة أعداء فحسب ولكنها حرب موجهة ضد البشرية عامة لأن شعوب العالم - وهي ليست طرفاً في الحرب - سوف تتعرض لأضرار هذه الأسلحة (٦٣) .

بينما يرى آخرون من فقهاء القانون الدولي جواز استخدام الأسلحة النووية لكنهم اختلفوا في الحالة التي يجوز فيها ذلك :

فذهب بعضهم الى أن للدولة التي يقع عليها اعتداء مسلح بهذه الأسلحة حق استخدامها ، بشرط أن يكون ذلك بالقدر اللازم لرد العدوان حجماً ونوعاً ، وذلك وفقاً للقواعد العرفية المقبولة وللمبادئ العامة للقانون التي تعطي الدولة حق الدفاع عن نفسها إذا ما تعرضت لعدوان (٦٤) .

وذهب بعضهم الآخر الى جواز استخدام الأسلحة النووية كأداة جزاء رادعة في حالة قيام أحد أطراف الحرب بأعمال جسيمة عدوانية مخالفة لقانون الحرب وإن لم يبادر الى استخدام هذه الأسلحة ، وتوسع آخرون فأعطوا الدولة حق استخدام الأسلحة النووية دفاعاً عن نفسها في حالة حدوث تهديد بالعدوان عليها بمعنى أنه لا يجب الانتظار حتى يقع العدوان المسلح بهذه الأسلحة حتى يباح للدولة المهددة به بالدفاع عن نفسها . ولعل طبيعة الأسلحة النووية وما تنطوي عليه من احتمال أن تكون الضربة النووية الأولى هي الضربة القاضية ، هي التي أوجت بهذا الرأي (٦٥) .

وهكذا نلاحظ أن فقهاء القانون الدولي لم يتفقوا على وضع قاعدة خاصة تحرم استخدام الأسلحة النووية بصورة صريحة قاطعة ، كما أن المنظمات الدولية لم تتوصل إلى وضع اجراءات وعقوبات رادعة بحق الدولة المستخدمة لهذه ولا لغيرها من أسلحة الدمار الشامل ، أو من الأسلحة التقليدية المحرمة دولياً ، وفي ظل هذه الأوضاع الدولية لجأت كثير من الدول الى استخدام هذه الأسلحة في حروبها ، فإسرائيل في اعتداءاتها على الدول العربية استخدمت أسلحة تقليدية محرمة دولياً ، ومثل هذه الأسلحة استخدمت أيضاً في الحرب العراقية الإيرانية ،

وايطاليا استخدمت في عام ١٩٣٦م غاز الخردل في حربها ضد الحبشة، والولايات المتحدة الأمريكية استخدمت الأسلحة الكيماوية والجرثومية في الحرب الكورية، كما استخدمت القنبلة الذرية ضد اليابان خلال الحرب العالمية الثانية، ووفق القوانين المحلية الأمريكية فإن هذا الاستخدام لا يعد مخالفاً للقانون الدولي لعدم وجود اتفاقيات تمنع هذا الاستخدام، فقد نصت الفقرة (٣٥) من "قوانين خدمة الميدان" الصادرة عن الجيش الأمريكي بتاريخ ١٨ يوليو عام ١٩٥٦م، والبند (٦١٣) من قانون الحرب والحيادة في البحار الصادر من كلية الحرب البحرية الأمريكية عام ١٩٥٥م على أنه: (لا يعد استخدام الأسلحة الذرية بواسطة القوات الجوية أو البحرية أو البرية عملاً منافياً للقانون الدولي دون وجود قواعد عرفية أو اتفاقيات تمنع استخدام هذه الأسلحة)^(٦٦).

المبحث الثاني

موقف الشريعة الاسلامية من

معاهدات أسلحة الدمار الشامل

أولاً : التعريف بالمعاهدات وبمشروقيتها

تعد المعاهدات الأداة الطبيعية لتنظيم العلاقات والشؤون الخارجية المشتركة بين الدول، ومنذ أقدم العصور ارتبطت المجتمعات البشرية فيما بينها بعلاقات متبادلة عن طريق المعاهدات، فقد عرفها الإغريق والرومان ، وعرفها العرب في جاهليتهم تحت مسمى الأحلاف، وخاصة ما كان منها للنصرة والأمن، كحلف الفضول الذي تعاهدت فيه قريش على نصرة المظلوم^(٦٧).

والمعاهدات في اللغة : جمع معاهدة ، وهي مأخوذة من العهد، وتأتي بمعنى المعاهدة والمخالفة^(٦٨)، ففي القرآن الكريم قال تعالى: (كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله إلا الذين عاهدتم عند المسجد الحرام فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم)^(٦٩). فلفظ عهد في الآية استخدم بمعنى المعاهدة، كما أن القرآن الكريم استخدم ألفاظاً أخرى للدلالة على مفهوم المعاهدة منها : عقد ، وميثاق . فقد قال تعالى: (يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود)^(٧٠) وقال: (وإن استنصروكم في الدين فعليكم النصر إلا على قوم بينكم وبينهم ميثاق)^(٧١).

وأيضاً الفقهاء قد جرت لغتهم باستعمال مسميات أخرى للمعاهدة مثل : المهادنة، والموادة ، والمتاركة والمسالة ، فقد جاء في مغني المحتاج : (الهدنة : وهي لغة السكون ، وشرعاً : العقد على ترك القتال مدة معلومة بعوض أو بغير عوض ، وتسمى مهادنة وموادة ومعاهدة ومسالة)^(٧٢). وجاء في كشف القناع: (الهدنة : وهي لغة السكون ، وشرعاً : العقد على ترك القتال مدة معلومة بعوض وبغير عوض ، وتسمى مهادنة وموادة ومعاهدة ومسالة)^(٧٣).

وجاء في بدائع الصنائع: (الموادة : وهي المعاهدة والصلح على ترك القتال أما ركنها فهو لفظ الموادة أو المسالة أو المصالحة أو المعاهدة أو ما يؤدي معنى هذه العبارات)^(٧٤).

وبتدقيق النظر في هذه النصوص الفقهية وفي غيرها مما ذكره فقهاء المذاهب الإسلامية نجد أن ما اشتملت عليه من تعريفات كانت منصبة على نوع من المعاهدات الدولية وهي الهدنة دون غيرها من أنواع المعاهدات الأخرى.

ومن المعلوم أن المعاهدات في الشريعة الإسلامية ليست مقصورة على نوع معين من الاتفاقيات الدولية، وإنما تتعدى الهدنة إلى غيرها، فدوافعها في الإسلام كثيرة وأغراضها متعددة، وهي متروكة لولي الأمر من المسلمين، فله أن يعقد منها ما فيه تحقيق نفع أو دفع ضرر على حسب الحال الذي يراه خيراً للمسلمين، ما دام أن ذلك لا يخالف نصاً شرعياً في الإسلام^(٧٥).

وطبيعة المعاهدة في الفقه الإسلامي توصف بأنها: عقد ذو طبيعة دولية، يبرم بين الدولة الإسلامية وبين غيرها من الأشخاص الدولية بقصد إيجاد علاقة معينة تتضمن التزامات مشروعة ومتبادلة بين الطرفين، مع ذكر الشروط والقواعد التي تخضع لها هذه العلاقة^(٧٦).

وبشكل عام تتوقف صحة المعاهدات في الإسلام على شروط خاصة لا بد من وجودها حتى تصبح المعاهدة منتجة لأثارها شرعاً، وقد فصل في هذه الشروط العلماء المعاصرون ممن كتب في أحكام المعاهدات أو في العلاقات الدولية في الإسلام، وذلك استناداً إلى ما اشترطه فقهاء المذاهب الإسلامية لصحة عقدي الصلح الموقت (الهدنة) والدائم (عقد الذمة)^(٧٧).

ومن هذه الشروط توقيت المعاهدة بأجل معين، وسنفصل القول في هذا الشرط دون غيره من الشروط الأخرى لعلاقته المباشرة بموضوع بحثنا ذلك أن المعاهدات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل هي من النوع المطلق عن التوقيت أو طويل الأجل.

ثانياً : مدة المعاهدات :

يفرق الفقهاء في تفصيل مدة المعاهدة بين المعاهدات ذات الطبيعة الدستورية التي أبرمها النبي (صلى الله عليه وسلم) وخلفاؤه من بعده مع الذميين، وبين غيرها من المعاهدات، فمعاهدات النوع الأول = أي البرمة مع الذميين بوصفهم هذا: معاهدات دائمة غير موقوتة^(٧٨).

أما معاهدات النوع الثاني فقد ذهب بعض المعاصرين ^(٧٩) الى وجوب تحديدها بأجل معين مرجحين بذلك ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من المالكية ^(٨٠) والشافعية ^(٨١) والحنابلة ^(٨٢) من توقف صحة معاهدات الصلح المؤقت (الهدنة) على تحديدها بأجل معين.

ووجهة نظر أصحاب هذا الاتجاه :

١- إن اطلاق المدة فيه نوع من الغموض، لا سيما أن الاحوال في تغير مستمر وأن الوفاء بالعهد واجب على المسلمين ما استقام الطرف الآخر على عهده لقوله تعالى: (إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُوا الْبَيْعَ الَّتِي لَهُمْ إِلَى مَدَّتِهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ). ^(٨٣)

٢- إن اطلاق مدة المعاهدة أو تأبيدها يوجب وقف القتال الى الأبد، وهذا غير جائز شرعاً، يقول الإمام الشوكاني: (وأما كون المدة معلومة فوجهه أنه لو كان الصلح مطلقاً أو مؤبداً لكان ذلك مبطلاً للجهد الذي هو من أعظم فرائض الاسلام، فلا بد من أن يكون له مدة معلومة على ما يرى الإمام من الصلاح). ^(٨٤)

وفي رواية عن الإمام الشافعي نقلها عنه المزني : أنه يجوز إطلاق أجل الهدنة دون تحديد مدة لها، وللإمام نقضها متى بدا له ذلك إن كان فيه مصلحة للمسلمين ^(٨٥) وبهذا قال الإمام الكاساني من الحنفية ^(٨٦) ، وإليه ذهب الامام ابن تيمية ^(٨٧) وتلميذه ابن القيم ^(٨٨) (رحمهم الله جميعاً) وذلك لفعل النبي (صلى الله عليه وسلم) مع يهود خيبر، فقد جاء في زاد المعاد في هدي خير العباد : (وثبت عنه (أي النبي صلى الله عليه وسلم) أنه صالح اليهود وعاهدهم لما قدم المدينة ... وآخر ما صالح يهود خيبر على أن الارض له، ويقرهم فيها عمالاً له ما شاء، وكان هذا الحكم منه فيهم حجة على جواز صلح الامام لعدوه ما شاء من المدة، فيكون العقد جائزاً له فسخه متى شاء، وهذا هو الصواب، وهو موجب حكم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الذي لا ناسخ له). ^(٨٩)

وفي موضع آخر جاء فيه: (وفي القصة دليل على جواز عقد الهدنة مطلقاً من غير توقيت، بل ما شاء الإمام ، ولم يجيء بعد ذلك ما ينسخ هذا الحكم البتة فالصواب جوازه وصحته). ^(٩٠)

بينما ذهب فريق آخر من المعاصرين^(٩١) الى جواز تأييد المعاهدة ، فللمسلمين عقد معاهدات دائمة مع غيرهم على أساس آخر غير عقد الذمة بفرض حسن الجوار والصداقة وتبادل التجارة ، أو لأي غرض من أغراض التعاقد الدولي، لاقرار السلم وتثبيت دعائمه، وبشكل يحقق المودة ويكفل نشر الدعوة الاسلامية بطريق قائم على أساس المنطق والحجة والبرهان، وإذا عرض ما يخل بالالتزام في هذه المعاهدات فانها تنقض فوراً ويكون زوالها للاخلال بشروطها، ووجهة نظر أصحاب هذا الاتجاه :

١- إن عمل النبي (صلى الله عليه وسلم) صريح في أن المعاهدات كانت تنظيماً للسلم وليست علاجاً لحال وقتية أبرمت فيها المواثيق اضطراراً لا اختياراً، وأن الآيات القرآنية صريحة في أن الاصل في علاقة دولة الاسلام بغيرها من الدول هي السلم ، والتي منها قوله تعالى: (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا)^(٩٢)، وقوله تعالى: (ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمناً تبتغون عرض الحياة الدنيا فعند الله مغانم كثيرة)^(٩٣) ، وقوله تعالى: (فان اعتزلوكم فلم يقاتلوكم وألقوا إليكم السلم فما جعل الله لكم عليهم سبيلاً)^(٩٤).

٢- إن اشتراط فقهاء المذاهب الاسلامية توقيت المعاهدة بأجل محدد هو أمر اجتهادي منهم ، كان يتفق مع الحياة الدولية في عصرهم ، حيث جاء عصر الاجتهاد الفقهي والحروب ناشبة بين المسلمين وغيرهم، وما كان للمسلمين وهم في هذا الحال أن يطمئنوا إلى معاهدات دائمة ثابتة من أجل هذا لم يكن من المعقول أن يقرر هؤلاء الفقهاء عقد معاهدات دائمة ومستمرة خصوصاً أنهم كانوا يقررون أحكام الوقائع، وما كان يقع في عهدهم معاهدة دائمة، ولو وقعت ما كانت الأحوال تبررها، بل إنها لا تكون من السياسة الحكيمة وتنافي الحذر الذي أوجبه الاسلام على المسلمين.

لذلك ونحن نتحدث عن أحكام عامة خالدة هي أحكام شريعة الاسلام لا يصح أن نكون خاضعين لأحوال وقتية خضع لها أولئك الفقهاء، فانه من المعقول أن يفتوا بما أفتوا به مراعاة للحال التي رأوها، ولكن ليس لنا أن نقول إنه حكم الاسلام الخالد الذي يجب عدم مخالفته، بل إن في تعميم ما قرروه في هذا الأمر لكل العصور مصادمة لخصائص الشريعة والتي منها خاصية المرونة والتطور فيما هو متغير بتغير الأزمنة والأمكنة.

الرأي الراجح :- أرى رجحان القول بتأبيد مدة المعاهدة، ومن باب أولى جواز اطلاق الأجل فيها، وذلك لقوة حجة القائلين بهذا، ولأنه من الطبيعي أن تختلف الظروف وتتغير الحاجات من عصر الى آخر وما دام الأمر كذلك فلا يمكن أن نتخذ مما قرره الفقهاء لصحة نوع معين من المعاهدات، وهي معاهدة الهدنة حكماً عاماً في جميع أنواع المعاهدات، ولأن المناط في عقد المعاهدات هو تحقيق مصلحة مشروعة للدولة، والحكمة تقتضي أن نطلق العنان للمعاهدات التي تحقق هذه المصلحة فلا نحددها بأجل معين عملاً بمبدأ فتح الذرائع.

ثالثاً: الجهود والمعاهدات الدولية المتعلقة بالحد من اسلحة الدمار الشامل :

١. الأسلحة البيولوجية والكيميائية :

شغل موضوع نزع الأسلحة الأكثر دماراً والأشد خطراً أذهان الكثيرين في هذا العالم، ويرى بعض الباحثين أن التفكير الدولي بنزع الأسلحة بدأ منذ عام ١٨٨٦م، ويرجعون ذلك الى أن الأسلحة الأكثر دماراً والأشد خطراً لم يبدأ استعمالها إلا منذ ذلك الحين ، أما قبل ذلك فقد كانت الأسلحة أقل خطراً حيث كانت الدول تتسلح بالسيفوف والبنادق والمدافع، وقد أصبح ذلك التفكير جدياً في عهد عصبة الأمم، والتي بذلت جهوداً كبيرة في سبيل نزع السلاح لتوطيد أركان السلم والأمن في العالم^(٩٥).

وقد أدت جهود عصبة الأمم الى عقد مؤتمر جنيف عام ١٩٢٥م لبحث مسألة استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في الحروب، وفي ختام المؤتمر صدر عنه بروتوكول، وقع عليه عدد كبير من الدول، يحظر استخدام هذه الأسلحة^(٩٦).

وفي عام ١٩٦٩م دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة الدول التي لم تنضم إلى بروتوكول جنيف الانضمام إليه، ودعت جميع الدول إلى الالتزام الدقيق بجميع مبادئ وأهداف هذا البروتوكول وإلى وقف تطوير وتخزين الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وإلغائها من ترسانة الأسلحة، وقرر الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك أن هذه الأسلحة قد تكون أكثر خطورة من الأسلحة النووية ، على أساس أنها لا تحتاج إلى الانفاق الضخم من الموارد العلمية والمالية كالأسلحة النووية، وأن كل دولة تستطيع انتاجها بتكاليف زهيدة وبسرعة وفي سرية تامة في المصانع والمعامل الصغيرة مما يجعل مشكلة الرقابة عليها أكثر صعوبة^(٩٧).

ب. الاسلحة النووية : (٩٨)

باختراع القنبلة الذرية واستخدامها من قبل الولايات المتحدة الامريكية لأول مرة خلال الحرب العالمية الثانية، بدأت الجهود لحظر الأسلحة النووية، فقد أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة بمقتضى قرارها الأول الصادر في ٢٤ يناير عام ١٩٤٦م لجنة تابعة لمجلس الأمن لبحث الرقابة على الطاقة الذرية وإلغاء الأسلحة النووية من التسليح القومي للدول، عرفت باسم لجنة الطاقة الذرية. وقد قامت هذه اللجنة بعملها وتقدمت بالعديد من المقترحات، إلا أن أسباباً عديدة، أدت الى فشلها في التوصل إلى إبرام اتفاق بين الدول يحرم استخدام الأسلحة النووية ومن هذه الأسباب : نشوء الحرب الباردة وازدياد التوتر بين الشرق والغرب واختلاف الأهداف السياسية لكل من الاتحاد السوفييتي (سابقاً) والولايات المتحدة الأمريكية في مجال نزع السلاح.

وفي عام ١٩٥٢م انتهى الوجود القانوني لهذه اللجنة، حيث حلت محلها لجنة نزع السلاح التي أصبحت تضطلع بوظائف لجنة الطاقة الذرية بالإضافة الى مهام أخرى، ومع تراجع حدة الحرب الباردة استؤنفت مفاوضات نزع الأسلحة النووية وتشكلت لهذه الغرض هيئات دولية مختلفة تابعة للأمم المتحدة ولغيرها، وقد نتج عن هذه المفاوضات عقد معاهدة لمنع انتشار الأسلحة النووية. وتقضي بحظر انتقال الأسلحة النووية بمعرفة الدول التي تمكنت قبل الأول من شهر يناير عام ١٩٧٦م من انتاج أو تفجير سلاح نووي أو أجهزة نووية متفجرة أخرى إلى أي طرف آخر، وتقضي أيضاً بتعهد الدول غير النووية بعدم حيازة الأسلحة النووية أو وسائل التفجير الذري الأخرى .

وعقد هذه المعاهدة يعد الاجراء الدولي المباشر والأساسي للحد من انتشار الأسلحة النووية، إلا أن هناك تدابير أخرى تساهم بدورها بدرجات متفاوتة، وبطريقة غير مباشرة في الحد من انتشارها ومنها :

- ١- حظر إجراء تجارب الأسلحة النووية، فقد وقعت في موسكو عام ١٩٦٣م معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية، وتقضي بحظر إجراء اختبارات نووية في الفضاء الخارجي، وفي الغلاف الجوي وتحت الماء.
- ٢- المعاهدات الاقليمية لانشاء مناطق خالية من الأسلحة والمواد النووية، ومن هذه المعاهدات :

- معاهدة حظر التسليح النووي للمناطق القطبية والتي وقعت عام ١٩٥٩م ، وتقتضي بحظر التفجيرات النووية في المناطق القطبية أو استخدامها للتخلص من النفايات النووية.
- معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والتي وقعت عام ١٩٦٧م وتهدف الى جعل تلك القارة منطقة مجردة من السلاح النووي.
- معاهدة عام ١٩٧١م لحظر إيداع الأسلحة النووية في قاع المحيطات والبحار.
- ومعاهدات سولت المبرمة بين الاتحاد السوفييتي (سابقاً) والولايات المتحدة الأمريكية للحد من امتلاك الدولتين للأسلحة الهجومية الاستراتيجية.
- وأخيراً فإن مفاوضات السلام في الشرق الأوسط وطبقاً لخطاب الدعوة الى مؤتمر مدريد عام ١٩٩١م قد نصت على ايجاد منطقة منزوعة السلاح النووي والبيولوجي في الشرق الأوسط ^(٩٩) .
- ٣- الضغط السياسي الاقتصادي من قبل الدول النووية الكبرى على الدول غير المالكة للأسلحة النووية، والتعهد بتوفير الحماية الكافية لهذه الدول في حال تعرضها لهجوم نووي أو تهديدها به.
- ٤- اصدار إعلانات فردية من الدول بالتعهد بعدم صناعة أو تملك الأسلحة النووية كتعهد الهند، وإعلان كندا عام ١٩٦٤م عزمها على الامتناع عن صناعة الأسلحة النووية.

رابعاً : معاهدات أسلحة الدمار الشامل من منظور إسلامي

من المعلوم أن عالم اليوم لم يعد كعالم الأمس، وأن الدولة الإسلامية ليس مكتوباً عليها أن تعيش بمعزل عن العالم من حولها، بل لها أن تكون طرفاً في المعاهدات الدولية التي تجسد التعارف والتعاون الذي دعا اليه الاسلام، إن كانت أحكام تلك المعاهدات متفقة مع القواعد العامة في الاسلام ولا تصادم مبدءاً من مبادئه ^(١٠١) .

ولما كانت معاهدة عام ١٩٦٨م لمنع انتشار الأسلحة النووية هي المعاهدة الأساس على المستوى العالمي لوقف سباق التسليح النووي، فإن جواز الانضمام إليها من الناحية الشرعية يكون متوقفاً على مدى توافق نصوصها مع القواعد الإسلامية العليا.

وبقراءة نصوص هذه المعاهدة نجد أنها تقوم على أساس عدم المساواة بين الدول في مجال التسليح، فقد جاء في المادة الأولى منها : (تتعهد كل دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية تكون طرفاً في هذه المعاهدة ... بعدم القيام إطلاقاً بمساعدة أو تشجيع أو حفز أية دولة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على صنع أية أسلحة نووية أو أجهزة تفجير نووية أخرى، أو اقتنائها أو اكتساب السيطرة عليها بأية طريقة أخرى).

وجاء في المادة الثانية منها : (تتعهد كل دولة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تكون طرفاً في هذه المعاهدة بعدم قبولها من أي ناقل كان لا مباشرة ولا بصورة غير مباشرة أي نقل لأية أسلحة نووية أو أجهزة تفجير نووية أخرى أو لأية سيطرة على مثل تلك الأسلحة والأجهزة، وبعدم صنع أية أسلحة نووية أو أجهزة تفجير نووية أخرى أو اقتنائها بأية طريقة أخرى وبعدم طلب أو تلقي أية مساعدة في صنع أية أسلحة نووية أو أجهزة تفجير نووية أخرى).

وجاء في المادة الثالثة : (تتعهد كل دولة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تكون طرفاً في هذه المعاهدة بقبول الضمانات المنصوص عليها في اتفاق يجري التفاوض عليه وعقده مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقاً لنظام الوكالة الأساسي ونظام ضماناتها وتكون الغاية الوحيدة من ذلك تحري تنفيذ تلك الدولة للالتزامات المترتبة عليها بموجب هذه المعاهدة، منعاً لتحويل استخدام الطاقة النووية من الأغراض السلمية الى الأسلحة النووية، أو أجهزة التفجير النووية الأخرى)^(١٠٢).

وهكذا نلاحظ أن المعاهدة غير منصفة في توزيع الالتزامات بين الدول الموقعة عليها، فالدول النووية لا تخضع للرقابة الدولية في نطاق هذه المعاهدة إلاً بارادتها، بل إن لها حق وحرية استيراد المواد النووية بلا قيد، أما الدول غير النووية فلا يمكنها الحصول على أي مواد أو تكنولوجيا نووية إلاً مقابل خضوع كل نشاطاتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من أجل منع أي استخدام عسكري لما يتم استيراده من هذه النوعيات، أي أن الدول النووية لا تلتزم بشيء بينما الدول غير النووية والموقعة على الاتفاقية تلتزم ليس فقط بعدم حيازة أسلحة نووية بل بخضوعها أيضاً لنظام رقابي يعد في مجموعه ماساً بسيادتها.

وعليه فلا يجوز شرعاً لدولة اسلامية لا تملك أسلحة نووية أن تكون طرفاً في هذه المعاهدة لمخالفتها الصريحة بما اشتملت عليه من تمييز بين الدول لنص الآية الكريمة التي تأمر المسلمين بالتسلح بكل أسلحة العصر الممكنة وهي قوله تعالى : (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة) ^(١٠٣)، ولأنه وعلى حسب معلومات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يوجد دول كثيرة متقدمة تكنولوجياً غير منضمة للمعاهدة وبوسعها إنشاء صناعات نووية عسكرية، ومن هذه الدول اسرائيل.

ومما يؤكد ذلك أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد طلبت في قرارها رقم ٨٩/٣٤ في عام ١٩٧٩م من سكرتير عام الأمم المتحدة إعداد تقرير بمعرفة الخبراء عن موقف التسليح النووي في اسرائيل، وفي التقرير المذكور وردت معلومات لا تبين بوضوح ما إذا كانت إسرائيل تمتلك أسلحة نووية، ومن المؤكد أنها الآن أنتجت أو على الأقل قادرة على انتاج أسلحة نووية في وقت وجيز ^(١٠٤).

ولهذا دعت بعض الوفود العربية المشاركة في مجموعة العمل الخاصة بالسيطرة على التسليح والأمن الاقليمي والمنبثقة عن مفاوضات السلام متعددة الأطراف في الشرق الأوسط، دعت اسرائيل إلى الانضمام الى معاهدة حظر الأسلحة النووية باعتبارها القوة الاقليمية الوحيدة في الشرق الأوسط التي يعتقد أنها تمتلك أسلحة نووية ^(١٠٥).

كما أن مجلس جامعة الدول العربية قد قرر في دورته الثانية بعد المئة عدم تجديد توقيع الدول العربية على المعاهدة والتي ستنتهي مدتها في هذا العام (١٩٩٥) إلا إذا وقعت اسرائيل عليها ^(١٠٦).

أما غير معاهدة عام ١٩٦٨م من المعاهدات الاقليمية أو الدولية المتعلقة بالأسلحة النووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل الأخرى، سواء أكانت مبرمة أم سيتم إبرامها، فمما لا شك فيه أن مضمون أي منها يختلف من معاهدة إلى أخرى، والقواعد الاسلامية العليا تعد هي الضابط والمعيار الذي يحكم وفقاً له على صحة هذه المعاهدة أو تلك، ومتى صحت أي من هذه المعاهدات فلا يوجد من الناحية الشرعية ما يمنع الدولة الاسلامية من الارتباط بها إن اقتضت المصلحة ذلك، والمصلحة أصل عام في الاسلام يرجع تقديره الى رئيس الدولة على ضوء القواعد التي تقرها الشريعة الاسلامية.

وإذا تعارضت بعض نصوص هذه المعاهدات مع القواعد الاسلامية العليا، فالواجب على الدولة الاسلامية أن تتحفظ على هذه النصوص لا ستبعاد آثارها، وإذا لم يقبل الطرف الآخر أو الأطراف الأخرى تحفظ الدولة الاسلامية على النصوص المتعارضة مع القواعد الاسلامية، فالواجب على الدولة أن تلغي ارتباطها بتلك المعاهدة.

خاتمة

الآن وقد فرغنا بحمد الله وتوفيقه من كتابة هذا البحث فاننا نخلص الى النتائج التالية :

أولاً : أن هدف الاسلام الأسمى هو تحقيق العدالة في الأرض وقيام العلاقات بين البشر على أساس من المساواة ومن غير استعلاء، فهو شريعة عالمية تنظم العلاقات الدولية على أساس من سيادة روح القانون السماوي، وعلى مبدأ التعاون والاءاء الشامل بين الأمم.

وهو وإن أقر الحرب إلا أنه جعلها محكومة لمبادئه الأخلاقية التي رسمها الخالق عزوجل، فلا ظلم ولا عدوان. وما أهون أن تتخلص البشرية من الحروب وما تسببه أسلحتها من دمار وويلات، وذلك بالدخول في دين الاسلام أو بالمعاهدة على السلام القائم على أساس من الحق والعدل، وهذا ما يشير إليه تقسيم الفقهاء للعالم إلى دار إسلام ودار عهد، ودار حرب فكل من أسلم كان آمناً، وكل من عاهد كان آمناً، ومن لم يسلم أو يعاهد فهو محارب.

ثانياً : إن امتلاك الأمة الاسلامية لأسلحة الدمار الشامل يعد أمراً ضرورياً ولازماً، والحكومات الإسلامية هي المسؤولة عن ذلك، ومسؤوليتها في هذا المجال تتسع لتشمل التعاون فيما بينها في سبيل تهيئة الوسائل والأسباب اللازمة لصنع تلك الأسلحة.

ثالثاً : إن استخدام أسلحة الدمار الشامل جائز شرعاً إذا بادر العدو باستخدامها أو إذا هدد بذلك أو غلب على الظن بأنه سيستخدمها، وهذا عملاً بالأدلة الشرعية العامة التي تبيح المعاملة بالمثل وعملاً بالقاعدة الشرعية القائلة : "الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف". على أن يكون استخدامها بالقدر اللازم حجماً ونوعاً.

رابعاً : إن ارتباط الدولة الاسلامية بمعاهدة من معاهدات أسلحة الدمار الشامل يرتب عليها أحكاماً تختلف عما لو لم تكن مرتبطة بمثل هذه المعاهدات، سواء فيما يتعلق بالأفعال التي يجب القيام بها أو تلك التي يتحتم الانتهاء عنها، لذلك يجب أن يكون الباعث على الارتباط بمثل هذه المعاهدات هو تحقيق مصلحة الاسلام والمسلمين، وأن تكون أحكام تلك المعاهدات موافقة لقواعد القانون الدولي الاسلامي ولمبادئ الشريعة الكلية.

الهوامش

- (١) الدكتور حامد سلطان : أحكام القانون الدولي في الشريعة الإسلامية ، طبعة دار النهضة العربية عام (١٩٦٨م) القاهرة ، ص ٢٤٥ ، وسيشار إليه فيما بعد هكذا : حامد سلطان : أحكام القانون الدولي .
- (٢) الشيخ محمد رشيد رضا : تفسير القرآن الحكيم الشهير بتفسير المنار ، الطبعة الثانية ، دار المعرفة ، بيروت ، ج ١٠ ، ص ٦٣ ، وسيشار إليه فيما بعد هكذا : الشيخ محمد رشيد : تفسير المنار .
- (٣) معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام : التسليح ونزع السلاح في العصر النووي ، ترجمة محمود فلاح ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ، عام ١٩٨٢م ، ص ٢٣١ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، وسيشار إليه فيما بعد هكذا : معهد ستوكهولم : التسليح ونزع السلاح .
وراجع خصائص ومميزات هذه الأسلحة في الصفحات التالية من هذا المرجع ١٣٨ ، ١٣٩ ، ٢٠٦ ، ٢١٤ ، ٢٣١ ، ٢٤٥ .
وانظر أيضاً المراجع التالية :
- الدكتور محمود خيرى بنونه : القانون الدولي واستخدام الطاقة النووية ، الطبعة الثانية ١٩٧١م ، دار الشعب ، القاهرة ، ص ٦-١٧ ، وسيشار إليه فيما بعد هكذا : محمو بنونه : القانون الدولي .
- معين أحمد محمود : الأسلحة الكيماوية والجرثومية ، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٢م ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ص ٧-٢٢ ، ١٢١-١٢٤ ، وسيشار إليه فيما بعد هكذا : معين أحمد : الأسلحة الكيماوية والجرثومية .
- (٤) حامد سلطان : أحكام القانون الدولي ، ص ٢٤٧ - ٢٤٨ .
- (٥) سورة البقرة : الآية (٢٠٨) .
- (٦) سورة الحجرات : الآية (١٣) .
- (٧) سورة البقرة : الآية (١٩٣) .
- (٨) الدكتور وهبه الزحيلي : آثار الحرب في الفقه الإسلامي ، الطبعة الثانية ، دار الفكر ، ص ١٣٨ ، وسيشار إليه فيما بعد هكذا : الزحيلي : آثار الحرب ، الدكتور محمود الديك : المعاهدات في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام ، طبعة مطابع البيان التجارية ، دبي ، ص ١٩ ، ٢٩ ، وسيشار إليه فيما بعد هكذا : الديك : المعاهدات .
- (٩) الدكتور علي صادق أبوهيف : القانون الدولي العام ، طبعة عام ١٩٩٣ ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ص ٧٨٠ ، وسيشار إليه فيما بعد هكذا : أبو هيف : القانون الدولي .
- (١٠) الزحيلي : آثار الحرب ، ص ١٢٦-١٢٨ ، أبو هيف : القانون الدولي ، ص ٧٨٠ .
- (١١) راجع : الزحيلي : آثار الحرب ، ص ١٣٠-١٢٧ ، الدكتور محمد علي الحسن : العلاقات الدولية في القرآن والسنة ، الطبعة الثانية عام ١٩٨٢م ، مكتبة النهضة الإسلامية ، عمان ، ص ٢٦٣-٢٦٨ ، وسيشار إليه فيما بعد هكذا : الحسن : العلاقات الدولية ، ظافر القاسمي : الجهاد والحقوق الدولية العامة في الاسلام ، الطبعة الأولى عام ١٩٨٢م ، دار العلم للملايين ، ص ١٤٥-١٥٣ ، وسيشار إليه فيما بعد هكذا : القاسمي : الجهاد .

- (١٢) الامام محمد أبو زهرة : تمهيد وتعليقات على كتاب السير الكبير للامام محمد بن الحسن الشيباني المتوفى سنة ١٨٩ هـ ، طبعة جامعة القاهرة عام ١٩٥٨م ، ص ٥٥ ، وسيشار اليه فيما بعد هكذا : أبو زهرة : التمهيد والتعليقات .
- (١٣) سورة الأنفال : الآية (٦٠) .
- (١٤) عبد الكريم الخطيب : التفسير القرآني للقرآن ، طبعة دار الفكر العربي ، ج ١٠ ، ص ٦٤٩ ، وسيشار اليه فيما بعد هكذا : الخطيب : التفسير القرآني .
- (١٥) القاسمي : الجهاد ، ص ٢٥٠ ، الزحيلي : آثار الحرب ، ص ١٤٠ .
- (١٦) سورة الأنفال : الآية (٦٠) .
- (١٧) الشيخ محمد رشيد : تفسير المنار ، ج ١٠ ، ص ٦١ .
- (١٨) الشهيد سيد قطب : في ظلال القرآن ، الطبعة السابعة عام ١٩٧١م ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ج ٤ ، ص ٤٨ ، وسيشار اليه فيما بعد هكذا : سيد قطب : الظلال .
- (١٩) محمد بن عمر القرشي الشهير بالفخر الرازي ت (٦٠٦ هـ) : التفسير الكبير ، الطبعة الثالثة ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، ج ١٥ ، ص ١٨٥ ، وسيشار اليه فيما بعد هكذا : الفخر الرازي : التفسير الكبير .
- (٢٠) الدكتور فتحي الدريني : المناهج الاصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الاسلامي ، الطبعة الاولى عام ١٩٧٥م ، دار الكتاب الحديث ، دمشق ، ص ٥٢٣-٥٢٤ ، وسيشار اليه فيما بعد هكذا : الدريني : المناهج الاصولية ، الدكتور اسماعيل أبو شريعة : نظرية الحرب في الشريعة الاسلامية ، الطبعة الاولى عام ١٩٨١م ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، ص ١٣٥ ، وسيشار إليه فيما بعد هكذا : أبو شريعة : نظرية الحرب .
- (٢١) الدريني : المناهج الاصولية ، ص ٥٣٠ ، القاسمي : الجهاد ، ص ٢٤٢ .
- (٢٢) محمد بن علي الشوكاني ت (١٢٥٠ هـ) : السيل الجرار المتدفق على حداثق الأزهار ، الطبعة الاولى عام ١٩٨٥م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ج ٤ ، ص ٥٢٤ ، وسيشار اليه فيما بعد هكذا : الشوكاني : السيل الجرار .
- (٢٣) راجع : محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام ت (٦٨١ هـ) : شرح فتح القدير ، طبعة دار احياء التراث العربي ، بيروت ، ج ٥ ، ص ١٩٧ ، وسيشار اليه فيما بعد هكذا : ابن الهمام : شرح فتح القدير . أحمد بن محمد بن أحمد الدردير ت (١٢٠١ هـ) : الشرح الصغير ، طبعة مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده عام ١٩٥٢م ، ج ١ ، ص ٣٥٦ ، وسيشار اليه فيما بعد هكذا : الدردير : الشرح الصغير . عبد الباقي الزرقاني : شرح الزرقاني على مختصر خليل ، طبعة دار الفكر ، بيروت ، ج ٣ ، ص ١١٣ ، وسيشار اليه فيما بعد هكذا : الزرقاني : شرح مختصر خليل . يحيى بن شرف النووي ت (٦٧٦ هـ) : روضة الطالبين وعمدة المفتين ، الطبعة الثانية عام ١٩٨٥م ، المكتب الاسلامي ، ج ١٠ ، ص ٢٤٤ ، وسيشار اليه فيما بعد هكذا : النووي : روضة الطالبين . منصور بن ادريس البهوتي ت (١٠٥١ هـ) : كشف القناع عن متن الاقناع ، طبعة دار الفكر عام ١٩٨٢م ، ج ٣ ، ص ٤٨-٤٩ ، وسيشار اليه فيما بعد هكذا : البهوتي : كشف القناع زين الدين الجيعي العاملي ت (٩٦٥ هـ) : الروضة البهية في شرح اللمعة دمشقية ، الطبعة الثانية عام ١٩٨٣م ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ج ٢ ، ص ٣٩٢ ، وسيشار اليه فيما بعد هكذا : العاملي : الروضة البهية . أحمد بن يحيى المرتضى الملقب بالمهدي ت (٨٤٠ هـ) : البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار ، الطبعة الثانية عام ١٩٧٥م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ج ٥ ، ص ٣٩٨ ، وسيشار إليه فيما بعد هكذا : المرتضى : البحر الزخار .
- (٢٤) سورة البقرة : الآية (١٩٤) .
- (٢٥) سورة النحل : الآية (١٢٦) .

- (٢٦) سورة الشورى : الآية (٤٠) .
- (٢٧) أبو زهرة : التمهيد والتعليقات ، ص ٤٤ .
- (٢٨) الحسن : العلاقات الدولية ، ص ١٦٤ .
- (٢٩) سورة البقرة الآية (١٩٥) .
- (٣٠) سورة المنافقون : الآية (٨) .
- (٣١) الزرقاني : شرح مختصر خليل ، ج ٣ ، ص ١١٣ ، محمد عرفه الدسوقي ت (١٢٣٠هـ) : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ج ٣ ، ص ١٧٧ ، وسيشار إليه فيما بعد هكذا : الدسوقي : حاشية .
- (٣٢) المرتضى : البحر الزخار ، ج ٥ ، ص ٣٩٨ ، ٤٠٠ ، الشوكاني : السيل الجرار ، ج ٤ ، ص ٥٣٤ .
- (٣٣) النووي : روضة الطالبين ، ج ١٠ ، ص ٢٤٤ ، ٢٤٥ .
- (٣٤) المرجع السابق .
- (٣٥) محمد بن محمود البابر تي ت (٧٨٦هـ) : شرح العناية على الهداية ، مطبوع بهامش شرح فتح القدير لابن الهمام ، ج ٥ ، ص ١٩٨ ، وسيشار إليه فيما بعد هكذا : البابر تي : شرح العناية على الهداية ، شمس الدين ابن أبي سهل السرخسي ت (٦٨٢هـ) : المبسوط ، طبعة دار المعرفة ، بيروت ، ج ١٠ ، ص ٣١-٣٢ ، وسيشار إليه فيما بعد هكذا : السرخسي : المبسوط .
- (٣٦) أبو محمد عبدالله بن قدامة ت (٦٢٠هـ) : الكافي في فقه الإمام أحمد ، الطبعة الخامسة ، عام ١٩٨٨م ، المكتب الاسلامي ، ج ٤ ، ص ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، وسيشار إليه فيما بعد هكذا : ابن قدامة : الكافي .
- (٣٧) الإمام أبو عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) : صحيح البخاري ، مطبوع مع فتح الباري بشرح صحيح البخاري للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت (٨٥٢هـ) الطبعة الأولى ، عام ١٩٨٦م ، دار الريان للتراث ، ج ٦ ، ص ١٧٠ ، كتاب الجهاد والسير ، باب (أهل الديار يبيتون) حديث رقم (٣٠١٢) ، وسيشار إليه فيما بعد هكذا : البخاري : صحيح البخاري بهامش فتح الباري ، وللشرح هكذا : ابن حجر العسقلاني : فتح الباري ، الامام مسلم بن حجاج النيسابوري ت (٢٦١هـ) : صحيح مسلم ، مطبوع مع شرحه للإمام يحيى بن شرف النووي ، طبعة دار الشعب - القاهرة ، ج ٤ ، ص ٣٤٢ ، كتاب (الجهاد والسير) باب (جواز قتل النساء والصبيان في البيات من غير عمد) حديث رقم (٢٤) ، وسيشار إليه فيما بعد هكذا : الإمام مسلم : الصحيح ، ولشرحه هكذا : النووي : شرح صحيح مسلم .
- (٣٨) العاملي : الروضة البهية ، ج ٢ ، ص ٣٩٢ .
- (٣٩) ابن حجر العسقلاني : فتح الباري ، ج ٦ ، ص ١٧٤ .
- (٤٠) ابن قدامة : الكافي ، ج ٢ ، ص ٢٧٠ .
- (٤١) محمد البناني : حاشية البناني على شرح الزرقاني ، مطبوع بهامش شرح الزرقاني على مختصر خليل . ج ٣ ، ص ١١٣ ، وسيشار إليه فيما بعد هكذا : البناني : حاشية .
- (٤٢) أبو الحسن علي بن محمد الماوردي ت (٤٥٠هـ) : الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، الطبعة الثالثة ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ص ٥٣ .
- (٤٣) البخاري : صحيح البخاري بهامش فتح الباري ، ج ٦ ، ص ١٧٣ ، كتاب الجهاد والسير بان (لا يعذب بعذاب الله) حديث رقم (٣٠١٦) .
- (٤٤) الشوكاني : السيل الجرار ، ج ٤ ، ص ٥٣٤ .

- (٤٥) الإمام مالك بن أنس ت (١٧٩ هـ) : الموطأ، الطبعة الثانية ١٩٩٣م، المكتبة الثقافية، بيروت، ص ٣٩٤، كتاب الجهاد باب (النهي عن قتل النساء والولدان في الغزو) حديث رقم (١٠)، محمد بن علي الشوكاني ت (١٢٥٥ هـ) : نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ، طبعة دار الجيل ، بيروت ، ج ٨ ، ص ٧٤ ، وسيشار إليه فيما بعد هكذا : الشوكاني : نيل الأوطار .
- (٤٦) ابن حجر العسقلاني : فتح الباري ، ج ٦ ، ص ١٧٥ ، ١٧٣ .
- (٤٧) المرجع السابق .
- (٤٨) البخاري : صحيح البخاري بهامش فتح الباري ، ج ٧ ، ص ٨٧٣ ، كتاب المغازي ، حديث رقم (٤٠٣١) .
- (٤٩) ابن حجر العسقلاني : فتح الباري ، ج ٦ ، ص ١٧٤ ، الشوكاني : نيل الأوطار ، ج ٨ ، ص ٧٦ .
- (٥٠) السرخسي : المبسوط ، ج ١٠ ، ص ٣١ ، ابن حجر العسقلاني : فتح الباري ، ج ٦ ، ص ١٧٩ ، الشوكاني : نيل الأوطار ، ج ٨ ، ص ٧٨ .
- (٥١) النووي : شرح صحيح مسلم ، ج ٤ ، ص ٣٤٣ .
- (٥٢) البهوتي : كشف القناع ، ج ٣ ، ص ٤٩ .
- (٥٣) المرتضى : البحر الزخار ، ج ٥ ، ص ٣٩٨ .
- (٥٤) إبراهيم بن محمد بن مفلح ت (٨٨٤ هـ) : المبدع في شرح المقنع ، الطبعة الاولى ، المكتب الاسلامي ، ج ٣ ، ص ٣١٩ ، وسيشار اليه فيما بعد هكذا : ابن مفلح : المبدع .
- (٥٥) الزرقاني : شرح مختصر خليل ، ج ٣ ، ص ١١٤ .
- (٥٦) البناني : حاشية ، ج ٣ ، ص ١١٤ ، ٥٧ . الدسوقي : حاشية ، ج ٣ ، ص ١٧٨ .
- (٥٨) الزرقاني : شرح مختصر خليل ، ج ٣ ، ص ١١٤ .
- (٥٩) العاملي : الروضة البهية ، ج ٢ ، ص ٣٩٢ ، محمد جواد مغنية : فقه الإمام جعفر الصادق ، الطبعة الخامسة ، دار الجواد ، بيروت ، ج ٢ ، ص ٢٧٢ ، وسيشار اليه فيما بعد هكذا : مغنية : فقه الإمام جعفر .
- (٦٠) الدكتور علي الفقير : الإمام العز بن عبد السلام وأثره في الفقه الاسلامي ، رسالة دكتوراه ، ج ٢ ، ص ٩٦٩ .
- (٦١) أبو هيف : القانون الدولي ، ص ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨٤٢ ، ٨٧٠ ، الدكتور محمد اللافي : نظرات في أحكام الحرب والسلم ، الطبعة الأولى عام ١٩٨٩م ، ص ١٢٦-١٢٧ ، وسيشار إليه فيما بعد هكذا : محمد اللافي : نظرات في أحكام الحرب والسلم ، الدكتور عبدالفتاح محمد اسماعيل : جهود الأمم المتحدة لنزع السلاح ، مطبعة دار العالم العربي ، القاهرة ، ص ٣٧٩-٣٨٠ ، وسيشار اليه فيما بعد هكذا : عبدالفتاح : جهود الأمم المتحدة لنزع السلاح ، الدكتور سهيل حسين الفتلاوي : قانون الحرب وتطبيقاته في الحرب العراقية الايرانية ، طبعة دار القادسية عام ١٩٨٤ ، بغداد ، ص ٧٢-٧٤ ، وسيشار إليه فيما بعد هكذا : الفتلاوي : قانون الحرب .
- (٦٢) محمود بنونه : القانون الدولي ، ص ٢٥٤-٢٥٥ ، الفتلاوي : قانون الحرب ، ص ١٣٣-١٣٤ ، الدكتور محمد مصطفى يونس : استخدام الطاقة النووية في القانون الدولي العام ، الطبعة الاولى عام ١٩٨٩ م ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص ١٣-١٤ ، وسيشار اليه فيما بعد هكذا : محمد مصطفى : استخدام الطاقة النووية .
- (٦٣) محمود بنونة : القانون الدولي ، ص ٢٥٣-٢٥٤ .
- (٦٤) المرجع السابق ، ص ٢٤٤-٢٤٩ ، عبدالفتاح : جهود الأمم المتحدة لنزع السلاح ، ص ٣٧٩ .
- (٦٥) عبد الفتاح اسماعيل : جهود الامم المتحدة لنزع السلاح ، ص ٣٧٩ .

- (٦٦) محمود بنونة: القانون الدولي، ص ٢٥٠.
- (٦٧) الدكتور محمد طلعت الغنيمي : أحكام المعاهدات في الشريعة الإسلامية، منشأة المعارف بالاسكندرية، ص ١٢-١٥، وسيشار إليه فيما بعد هكذا : الغنيمي : أحكام المعاهدات.
- (٦٨) أحمد بن محمد بن علي الفيومي ت(٧٧٠هـ) : المصباح المنير ، المكتبة العلمية ، بيروت، ص ٤٥٣.
- (٦٩) سورة التوبة : الآية (٧).
- (٧٠) سورة المائدة : الآية (١) .
- (٧١) سورة الأنفال : الآية (٧٢) .
- (٧٢) محمد بن أحمد الشربيني ت (٩٧٧هـ): مغني المحتاج الى معاني الفاظ المنهاج، طبعة مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ج ٤، ص ٢٦٠، وسيشار إليه فيما بعد هكذا: الشربيني : مغني المحتاج.
- (٧٣) البهوتي : كشف القناع ، ج ٢، ص ١١١.
- (٧٤) علاء الدين بن مسعود الكاساني ت (٥٨٧هـ) : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الطبعة الثانية عام ١٩٨٢م، دار الكتاب العربي ، بيروت، ج ٧، ص ١٠٨. وسيشار اليه فيما بعد هكذا: الكاساني: بدائع الصنائع.
- (٧٥) راجع في أغراض المعاهدات وأنواعها : الديك : المعاهدات ، ص ١٠٦ وما بعدها ، الدكتور وهبه الزحيلي : العلاقات الدولية في الاسلام ، الطبعة الأولى عام ١٩٨١م، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ص ١٥٠ وما بعدها، وسيشار اليه فيما بعد هكذا : الزحيلي : العلاقات الدولية، الدكتور عارف أبوعيد : العلاقات الخارجية في دولة الخلافة، الطبعة الأولى عام ١٩٨٣م، دار الأرقم، الكويت، ص ٢٩٤، وسيشار اليه فيما بعد هكذا : أبو عيد : العلاقات الخارجية.
- (٧٦) الغنيمي : أحكام المعاهدات ، ص ٤٩-٥٠، الحسن : العلاقات الدولية ، ص ٢٢٣، الدكتور محمد صادق العفيفي : الاسلام والمعاهدات الدولية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ص ٥٢-٥٣ ، وسيشار إليه فيما بعد هكذا : العفيفي : الإسلام والمعاهدات الدولية ، الدكتور أحمد أبو الوفا محمد : المعاهدات الدولية في الشريعة الإسلامية، طبعة عام ١٩٩٠، ص ١٢-٢٠، وسيشار اليه فيما بعد هكذا : أبو الوفا : المعاهدات .
- (٧٧) انظر المراجع الواردة تحت الرقمين (٧٦)،(٧٥).
- (٧٨) الغنيمي : احكام المعاهدات ، ص ٩٥ .
- (٧٩) أبو عيد : العلاقات الخارجية ، ص ٢٩٢ ، الحسن : العلاقات الدولية ، ص ٢٢٧، ٣٦٠ ، العفيفي : الاسلام والمعاهدات الدولية ، ص ١٦٢ ، الدكتور خالد رشيد الجميلي : أحكام الأحلاف والمعاهدات في الشريعة الإسلامية والقانون ، نشر جامعة بغداد ، ص ١٠٥ وما بعدها ، وسيشار إليه فيما بعد هكذا : الجميلي : أحكام الاحلاف والمعاهدات .
- (٨٠) الدسوقي : حاشية ، ج ٢، ص ٢٠٦ .
- (٨١) الشربيني : مغني المحتاج ، ج ٤ ، ص ٢٦٠-٢٦١.
- (٨٢) البهوتي : كشف القناع ، ج ٢، ص ١١٢.
- (٨٣) سورة التوبة : الآية (٤).
- (٨٤) الشوكاني : السيل الجرار ، ص ٥٦٥.
- (٨٥) اسماعيل بن يحيى المزني ت(٦٢٤هـ) : مختصر المزني ، مطبوع بهامش الأم، طبعة دار الشعب المصرية ، ج ٥ ، ص ٢٠١.
- (٨٦) الكاساني : بدائع الصنائع ، ج ٧، ص ١٠٩.

- (٨٧) تقي الدين ابن تيميه الحراني ت (٧٢٨هـ) : الاختيارات العلمية ، طبعة دار المنار عام ١٩٨٨م ، ج ٤ من مجموعة فتاوي ابن تيميه الكبرى ، ص ١٨٨ .
- (٨٨) أبو عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن القيم الجوزية ت (٧٥١هـ) : زاد المعاد في هدي خير العباد ، الطبعة السابعة عام ١٩٨٥م ، مؤسسة الرسالة ، ج ٥ ، ص ٩٣ .
- (٨٩) المرجع السابق .
- (٩٠) المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ١٤٦ .
- (٩١) ابو زهرة : التمهيد والتعليقات ، ص ٩٢-٩٨ ، الزحيلي : العلاقات الدولية ، الصفحات ١٣٩ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٨ ، الغنيمي : أحكام المعاهدات ، ص ٩٦-٩٧ .
- (٩٢) سور الحجرات : الآية (١٣) .
- (٩٣) سورة النساء : الآية (٩٤) .
- (٩٤) سورة النساء : الآية (٩٠) .
- (٩٥) عبدالفتاح : جهود الأمم المتحدة لنزع السلاح ، ص ١٩-٣٤ .
- (٩٦) المرجع السابق ، ص ٣٥ ، معين أحمد : الاسلحة الكيماوية والجرثومية ، ص ١٧ .
- (٩٧) عبدالفتاح : جهود الأمم المتحدة لنزع السلاح ، ص ١٩٨-٢٠٢ .
- (٩٨) المرجع السابق ، ص ٨٥-١١٨ ، ص ٣٠٠-٣٠١ ، محمد مصطفى : استخدام الطاقة النووية ، ص ١٤-١٨ ، معهد ستوكهولم : التسليح ونزع السلاح ، ص ٤١٤-٤١٧ .
- (٩٩) صحيفة البلاد الاردنية ، ص ٦ ، العدد ٩٠ تاريخ ٩/٢٨/١٩٩٤م .
- (١٠١) الحسن : العلاقات الدولية ، ص ٣٢٦ ، الزحيلي : العلاقات الدولية ، ص ١٤٣ ، أبو الوفا : المعاهدات ، ص ٦٩-٧٥ ، أبو عيد : العلاقات الخارجية ، ص ٢٨٩-٢٩٠ .
- (١٠٢) عبدالفتاح : جهود الأمم المتحدة لنزع السلاح ، ص ٤٦٦-٤٦٧ .
- (١٠٣) سورة الأنفال : الآية (٦٠) .
- (١٠٤) محمد مصطفى : استخدام الطاقة النووية ، ص ١٤٦-١٤٧ .
- (١٠٥) صحيفة الأسواق الأردنية ، العدد (٤١٤) ، تاريخ ٩/١١/١٩٩٤م ، السنة الثالثة .
- (١٠٦) صحيفة البلاد الأردنية ، العدد (٩٠) تاريخ ٩/٢٨/١٩٩٤م .